

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

رقم: .....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة):

سميرة قواسمية

فطيمة بكوش

تحت عنوان:

أثر تطبيق الحوكمة الثلاثية (ESG) على الأداء المستدام في المؤسسات  
الاقتصادية

دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الإسمنت حمام الضلعة لافارج LAFARGE

تحت إشراف الدكتور:

غلاب فاتح

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
			رئيسا
غلاب فاتح	أ. محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
			مناقشا

السنة الجامعية: 2019-2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير



لابد لنا ونحن نخطو خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا العديد باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد؛

وقبل أن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة؛

إن أول الشكر والثناء وآخره لله سبحانه وتعالى الذي أنعم علينا من جزيل فضله وعظيم عطائه وهدانا بهديته إلى طريق العلم والمعرفة و وفقنا لإكمال هذا العمل المتواضع فالحمد لله حمدا كثيرا، كما قال رسول الله صل الله عليه وسلم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"؛

نتقدم بالشكر لكل شخص ساهم في اكمال هذا البحث من قريب أو من بعيد وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لإتمامه، واعترافا بالفضل لأهله نتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور الفاضل الذي قبل الاشراف على المذكرة فاتح غلاب على مساندتنا وإرشادنا بالنصح والتصحيح وعلى اختيار العنوان والموضوع ؛

كما نتقدم بالشكر لكل من الأساتذة أعضاء اللجنة؛

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا المساعدات والتسهيلات والأفكار والمعلومات دون أن يشعروا بدورهم بذلك فلهم منا كل الشكر ونخص منهم:

الأخ الغالي رايح قواسمية؛

والزميل بريكي محمد؛

ولا ننسى أساتذة جامعة محمد بوضياف بالمسيلة خصيصا أساتذة قسم علوم التسيير وعمال إدارة الكلية وطلبتها كل باسمه والى كل أستاذ ومعلم درسنا عنده من الابتدائي إلى الجامعة.

كما نشكر كل عمال وموظفين شركة الاسمنت لافارج بحمام الضلعة ونشكر كل أفراد عائلتنا.

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد صل الله عليه وسلم، أما بعد:

نهدي ثمرة جهدنا المتواضع:

إلى أرواح علماء أمتنا الكرام الذين جعلوا حياتهم كلها في خدمة ديننا الحنيف، وأفنوا دنياهم في خدمة العلم، وإلى كل أموات المسلمين والشهداء في مشارق الأرض ومغاربها.

قال تعالى: "وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا" وعليه نهدي هذا العمل:

إلى ينبوع الصبر والتفائل والأمل والتي تعبت وسهرت علينا الليالي والتي وفقنا بدعواتها الأم الحنون، إلى سندنا وقوتنا وملاذنا بعد الله الأب الغالي الذي بفضله وصلنا إلى هذا المستوى؛

إلى من أظهروا لنا ما هو أحلى من الحياة الإخوة والأخوات الكريمت وكل أفراد العائلة كل باسمه؛

إلى من تذوقنا معهم أحلى اللحظات وسنفتقدهم الصديقات العزيزات كل باسمها، وكل زملاء طوال المشوار الدراسي إلى جميع أساتذتنا الكرام وكل من أفراد عائلة بكوش وقواسمية.

بكوش فطيمة/ قواسمية سميرة





# فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

	آية قرآنية
	إهداء
	شكر وعرهان
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال
	قائمة المختصرات
أ-د	مقدمة
<b>الفصل الأول: الإطار العام للأداء المستدام والتنمية المستدامة (ESG)</b>	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الإطار العام للأداء المستدام
07	المطلب الأول: ماهية الاستدامة
11	المطلب الثاني: الأداء المستدام
14	المبحث الثاني: الحوكمة الثلاثية (ESG)
14	المطلب الأول: الحوكمة البيئية
19	المطلب الثاني: الحوكمة الاجتماعية
24	المطلب الثالث: حوكمة الشركات
31	المبحث الثالث: مساهمة المنظمات غير الحكومية في تطبيق الحوكمة الثلاثية (ESG) للتحكم في الأداء المستدام
31	المطلب الأول: المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية المجتمعية (ISO 26000)
34	المطلب الثاني: مبادرة الإبلاغ العالمية GRI

37	المطلب الثالث: التقارير المتكاملة (IR)
38	خلاصة
الفصل الثاني: إطار مقترح لمؤشرات الحوكمة الثلاثية	
40	جدول الاستبيان
46	خاتمة
50	قائمة المراجع
	الملاحق



# فهرس الجداول والأشكال



## فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
18	الممارسات البيئية	01
23	الممارسات الاجتماعية	02
29	الممارسات الاقتصادية	03
34	هيكل مواصفة إيزو 26000	04

## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
ج	أنموذج الدراسة	أ
08	مجالات التنمية المستدامة	01
11	تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة	02
23	هرم كارول (أبعاد المسؤولية الاجتماعية)	03
32	نموذج شامل لللايزو	04
37	التداخل بين ISO26000 ومبادرة الإبلاغ العالمية GRI	05

## قائمة المختصرات

ESG	Environnement Social gouvernance
IF	International finance corporation
OECD	Organisation for economic cooperation and developpement
GRI	Global reporting initiative
IR	Integrated report
ISO	International standardisation organisation
SCAK	Société des ciments d'Ain kbira
TFAC	International federation of accountants



# مقدمة عامة



في السنوات الأخيرة، أصبحت عوامل الإستدامة تحظى بأهمية متزايدة وذلك من خلال البحث المتزايد من قبل المستثمرين عن الشركات القادرة على تشغيل وتطوير أعمالها بطريقة مستدامة، وفي أولى عشر سنوات من القرن الجديد شهد نموًا سريعًا للاستثمار المسؤول ولم يتوقف الأمر على احتواء أغلب البنوك والشركات الكبرى في العالم حاليًا على إدارات وأقسام تتعامل خصيصًا مع الاستثمار المسؤول، بل يمتد الأمر إلى تنامي الشركات الصغيرة المتخصصة في الإعلان والاستشارات... الخ.

تصف الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والتي تعرف اختصارًا بـ ESG، المجالات الثلاثة الرئيسية ذات الاهتمام الدولي التي تم تطويرها لتكون العوامل الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية. وفي إطار مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، حسب تعريفها، فإن معلوماتها تتسم بأنها نوعية لا يمكن قياسها كميًا بسهولة من الناحية النقدية؛

وقد تعاملت سوق الإستثمار لفترة طويلة مع هذه المعلومات غير الملموسة، وقد تم قبول بعض من هذه المتغيرات مثل الشهرة بشكل كبير على أنها تساهم في إضفاء المزيد من القيمة على الشركة. إلا أن المعلومات غير الملموسة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات يصعب قياسها كميًا والأهم التحقق منها على وجه الخصوص يعد الافصاح المالي من بين المشكلات الكبرى في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات؛

ويتم تجميع المعلومات التي يتخذ المستثمر قراراته بناءً عليها على المستوى المالي بطريقة بسيطة للغاية، ورغم فقد الممارسات المحاسبية لأعمال الشركات لسمعتها بشكل متزايد بعد قدر كبير من الازمات المالية الأخيرة، فإن الأرقام في أغلبها، يمكن أن تخضع للتحقق الخارجي. ومع اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، أصبحت الممارسة المتبعة للشركات التي تخضع للتحقق تتمثل في توفير أرقامها وما تود الكشف عنه بذاتها؛

وقد كان من النادر أن يتم التحقق من تلك المعلومات من طرف خارجي، خاصة في ظل غياب المعايير واللوائح العامة في مجالات الممارسات البيئية والاجتماعية، ومع ازدياد انتشار اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في التحليل الاستثماري وحساب قيمة الشركة، فإنها أصبحت أكثر ضرورة من أجل توفير وحدات القياس للقرارات الاستثمارية.

ويتمثل أحد الحلول التي تم وضعها لمعلومات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في توفير معايير مقبولة

بشكل عام لقياس عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. حيث وفرت منظمات مثل المنظمة الدولية للمعايير (ISO) ومبادرة الإبلاغ العالمية GRI، المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة IIRC، مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB، مشروع الكشف عن انبعاثات الكربون CDP، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة UNGC معايير خضعت لأبحاث كثيفة ومقبولة بصفة عامة للعديد من المجالات التي يتم تغطيتها. وقد قامت بعض شركات الاستشارات الاستثمارية، مثل

بروبس سيجما (Probus-Sigma) ، بوضع منهجيات لحساب تقييمات مؤشر التصنيفات المعتمد على الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي يعتمد على معايير المنظمة الدولية للمعايير ويتم التحقق منها من طرف خارجي.

وفي السنوات الأخيرة زاد عدد الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (PRI) (على 0011 جهة موقعة، تمثل أكثر من 01 ترليون دولار امريكي من الأصول الخاضعة للإدارة أو نصف الأصول المؤسسية في العالم، وأصبحت عوامل الاستدامة بالنسبة لهؤلاء ولعدد متزايد من المستثمرين الآخرين ومديري الأصول جزءا أساسيا من نماذج صناعات القرارات الاستثمارية،

كما أن الشركات المصدرة التي تكون قادرة على إصدار تقارير توضح كيفية استراتيجية حوكمتها (ESG) ترتبط بشكل إيجابي مع أدائها المالي ستكون في وضع أفضل لجذب رؤوس الأموال (المستثمرين).

### اشكالية البحث:

استنادا على ما سبق ذكره يمكن صياغة إشكالية البحث وفق السؤال التالي:

ما هو أثر الانعكاسات تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية.

وبالتالي تتفرع عنها اسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

- ما هو واقع إنعكاسات تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية.
- كيف يتم تقييم الإنعكاسات تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية.
- هل هناك علاقة تكامل بين تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية.

### الفرضيات:

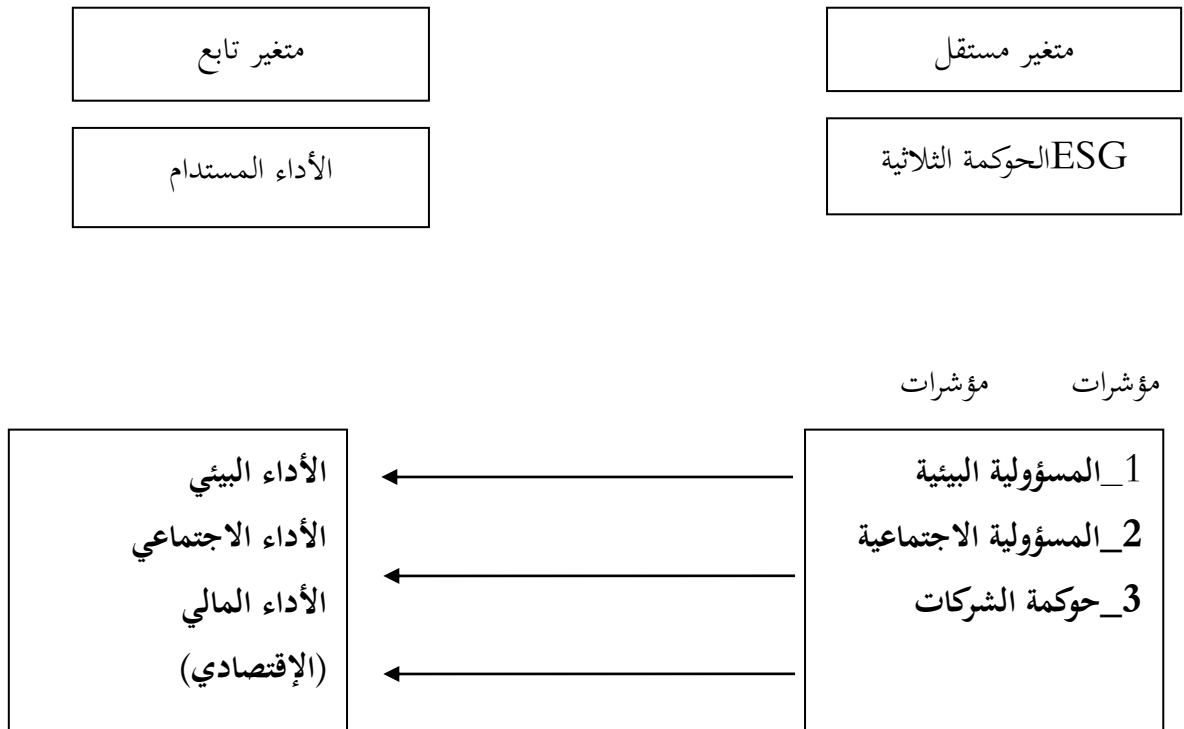
وللإجابة على التساؤلات نطرح مجموعة من فرضيات كحل أولي لها:

- الفرضية الأولى: يوجد إنعكاسات تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية.
- الفرضية الثانية: يتم تقييم انعكاسات تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية اعتمادا على الطرق.
- الفرضية الثالثة: يوجد تكامل بين تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء مستدام في المؤسسات الاقتصادية.

## نموذج الدراسة:

الشكل الموالي يشرح متغيرات الدراسة

شكل رقم 01: أنموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

## أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذي الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهمية تطبيق الحوكمة الثلاثية على الأداء المستدام في المؤسسات.
- المعرفة أثر الانعكاسات ممارسة تطبيق الحوكمة الثلاثية من خلال فهم الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية.

## منهج الدراسة:

سيتم اعتماد المنهج الوصفي في هذا البحث والذي يجمع الجوانب النظرية والتطبيقية حيث تقوم بجمع البيانات وعرضها وتحليلها وذلك بهدف وضع مؤشرات مقترحة لتقرير عن الحوكمة الثلاثية (الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات) للتحكم في إستدامة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

## صعوبات البحث:

من البديهي أن يواجه الباحث صعوبات في سعيه لإتمام مشروعه ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في

دراستنا:

- ضيق الوقت وعدم وجود معلومات ومراجع كافية.
- تأثير الأزمة التي يمر بها العالم والجزائر جراء أزمة كورونا ما أثر على التنقل والسعي في إنجاز هذا البحث.



# الفصل الأول

الإطار العام للأداء المستدام  
والتنمية المستدامة

### تمهيد

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الشائعة والرائجة في وقتنا الحالي، خاصة في المؤسسات الاقتصادية التي تساهم بشكل كبير في نمو وتطور الدول وهذا من خلال مساهمتها في استدامة المجتمع ككل والمؤسسة بحد ذاتها، وهذا بالموازنة بين الموارد والحاجات، وتجسيد الأخلاق والقيم من مبدأ المسؤولية عن الأعمال والتحكم في قراراتها من خلال حوكمة رشيدة تتسم بالوضوح والشفافية، وتشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا ما سنوضحه في هذا الفصل حيث سنقدم إطار مفاهيمي للأداء المستدام وكذا مفهوم الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG ومساهمات المنظمات والهيئات الدولية في هذا المجال.

وعليه سنتطرق إلى المباحث التالية:

✚ المبحث الأول: الإطار العام للأداء المستدام؛

✚ المبحث الثاني: الحوكمة الثلاثية؛

✚ المبحث الثالث: مساهمات المنظمات والهيئات الدولية في مجال الحوكمة الثلاثية.

### المبحث الأول: الإطار العام للأداء المستدام

إن المؤسسات الاقتصادية مسؤولة عن الموازنة بين الجيل الحالي والجيل القادم أي تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الجيل القادم، كما تعمل هذه المؤسسات على تعظيم أرباحها، وهذا يتحقق من خلال استدامة المؤسسات الاقتصادية.

حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها في المطلب الأول لنتقل إلى الأداء المستدام وأبعاده في المطلب الثاني.

#### المطلب الأول: ماهية الاستدامة

استدامة المؤسسات الاقتصادية، هذا المفهوم الجديد يعني دمج الإدارة الممنهجة للجوانب البيئية والاجتماعية في الأعمال التجارية مع الجوانب الاقتصادية، للمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي، وتحسين الأداء المالي.

#### أولاً: تعريف الاستدامة وأبعادها

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1987 مع نشر تقرير بروتلاند صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، محذراً من العواقب البيئية السلبية للنمو الاقتصادي والعولمة، وحاول التقرير إيجاد حلول ممكنة للمشكلات الناجمة عن التصنيع والنمو السكاني، التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة؛<sup>1</sup>

تعرف التنمية المستدامة بأنها مقابلة احتياجات المنشأة من الموارد دون الاضرار بحق الأجيال القادمة في تلك الموارد، ويمكن للمنشأة تحقيق الكفاءة من خلال إنتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من

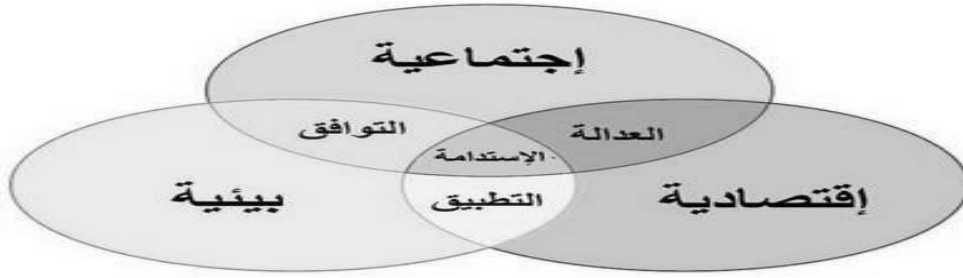
<sup>1</sup> معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سورية أنموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق (سوريا)، 2015، ص43.

المدخلات مما يخفض من مقدار المخلفات الضارة المنتجة ويؤدي الاهتمام بكل ما سبق إلى تقليل التكاليف الاجمالية للمنشآت وزيادة ارباحها على المدى الطويل.<sup>1</sup>

كما تعرف التنمية المستدامة «Sustainable Development» بأنها: عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبى احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال على تلبية حاجاتها.<sup>2</sup> ويواجه العالم خطورة التدهور البيئي الذي يجب التغلب عليه مع عدم التخلي عن حاجات التنمية الاقتصادية، وكذلك مع عدم التخلي عن المساواة والعدل الاجتماعي.

حيث الشكل الموالي يبين مجالات وتداخل ابعاد التنمية المستدامة:

شكل رقم 01: مجالات التنمية المستدامة



المصدر: أحمد السيد الدقن، المجلة العربية للإدارة، التحول من الادارة البيئية إلى الحوكمة البيئية نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، مج 39، ع2، يونيو(حزيران) 2019، ص285.

<sup>1</sup> مرورة محمد عبد الرزاق، دراسة أثر تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات المصرية، دراسة تطبيق على قطاع العقارات، دراسة مقدمة لمعهد الاستثمار والتمويل كمطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير (دراسة تطبيقية على قطاع العقارات)، 2018، ص 07.

<sup>2</sup> أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المجلة العربية للإدارة، مجموعة 39، العدد 2-يونيو (حزيران)، 2019، ص 285.

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي:

### (1) البعد الاجتماعي:

يهتم هذا البعد بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق المساواة عن طريق توفير فرص عمل وتكافؤ الفرص بين الأفراد، والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل علاوة على الاهتمام بالتعليم والصحة وتقديم وتحسين مستوى الخدمات الرئيسية إلى كل المحتاجين، والسعي المتواصل في تحقيق الاستقرار الديمغرافي واحترام حقوق الانسان لكافة أفراد المجتمع.<sup>1</sup>

### (2) البعد البيئي

ويتعلق البعد البيئي بالحفاظ على قاعدة المواد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية، والنهوض بها وحمايتها من التلوث.<sup>2</sup>

فهو يهدف إلى المحافظة على سلامة النظم البيئية متضمنة الأرض والماء والهواء وحماية الموارد اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود ومعالجة المشاكل بنوعيتها المتجددة وغير المتجددة، والتي تؤدي إلى مخاطر عديدة منها: التصحر والاحتباس الحراري ويعني البعد البيئي للتنمية المستدامة تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والقادمة مع الحفاظ على البيئة مع مراعاة توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار مع مرور الزمن.<sup>3</sup>

### (3) البعد الاقتصادي:

يركز البعد الاقتصادي على التأثيرات الحالية والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويطرح مسألة اختيار وتمويل تحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية، كما يهتم بدراسة الاستدامة الاقتصادية والمالية من ناحية النمو والحفاظ على رأس المال والاستخدام الفعال للموارد والحفاظ عليها والعمل في حدود

<sup>1</sup> مروة محمد عبد الرزاق، المرجع السابق، ص 07.

<sup>2</sup> سليمان مليكة، مغنية هوارى، دور التدقيق في تقييم الأداء المستدام (المالي والبيئي والاجتماعي)، "دراسة حالة المؤسسات الوطنية للدهن"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جوان 2018، ص250.

<sup>3</sup> معتصم محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 57.

طاقة الاستيعاب البيئية وحماية التنوع البيولوجي، وتزداد أهمية البعد الاقتصادي لاسيما وأن التقديرات تشير إلى الاحتياطي العالمي من الطاقة، وأن المدى الزمني لاستغلال هذه في تناقص خاصة أمام تزايد الطلب العالمي على الطاقة من طرف الدول الصناعية.<sup>1</sup>

#### 4) البعد السياسي:

هذا البعد يؤكد على أن يتعهد النظام السياسي في المجتمع بتبني سياسات التنمية المستدامة، ووضع استراتيجيات تحقيقها والالتزام بتنظيم برامجها من خلال انجازات وإجراءات وتشريعات يتم الالتزام بها، كما يتضمن هذا البعد توسيع فرص الاختيار أمام سكان المجتمع لجعل التنمية أكثر ديمقراطية، مع ترشيد المنظمات المجتمعية والإدارة وزيادة القدرات الفعلية للنسق السياسي حتى يمكن أن تتحقق تنمية حقيقية في المجتمع.<sup>2</sup>

#### 5) البعد التكنولوجي والتقني

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيا أنظف تنقل المجتمع إلى العصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف الأمثل هو انتاج حد؟ أدني من الغازات والمكونات الضارة بالبيئة واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد تدوير النفايات داخليا وتقوم مع الطبيعة وتساندها.<sup>3</sup>

#### ثالثا: تكامل ابعاد التنمية المستدامة

إنّ التّـنـمـية المـسـتـدـامـة لا تـركـز على الجوانب البيئية فقط بل هناك تكاملية وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التّـنـمـية المـسـتـدـامـة المـعـرـوـفـة بالأهداف على جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والشكل التالي يوضح التداخل بين أبعاد التّـنـمـية المـسـتـدـامـة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بن ابراهيم سارة، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014\_2015، ص30.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص30.

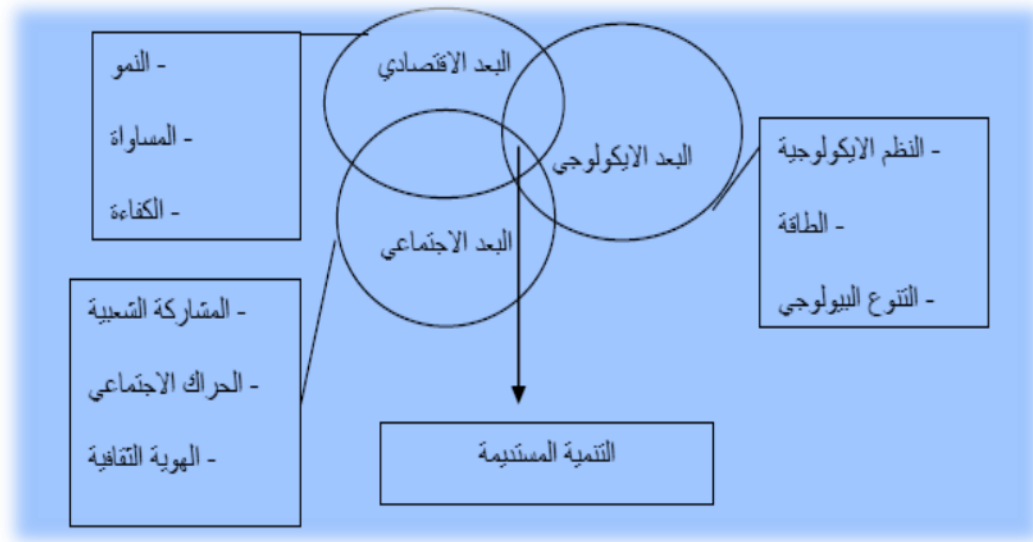
<sup>3</sup> مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية (دراسة حالة بلدية الحجيرة)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي راجح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 31.

<sup>4</sup> معتمصم محمد إسماعيل، المرجع السابق، ص 44.

فهل الشكل التالي هو خير تمثيل للمكونات الرئيسية للتنمية المستدامة؟ حيث من النظرة الأولى يتبين أنّ الاستدامة ما هي إلا إضافة الصّفة إلى التنمية؛ أمّا بنظرة معتمّة فيكون لدينا تقاطع الأبعاد المكوّنة للتنمية ليتشكّل في المنتصف ما يمثّل التنمية المستدامة وهذا يدلّ على إمكانية أن يكون هناك نشاطات اقتصادية بعيدة عن العلاقات الاجتماعية وغير متّصلة بالبيئة ويمكن أن يكون هناك علاقات اجتماعية بعيدة عن الموارد الطبيعيّة.... الخ.

حيث الشكل الموالي يوضح تداخل ابعاد عملية التنمية المستدامة:

الشكل رقم 02: تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة



المصدر: معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سورية أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في

الاقتصاد، 2015، ص51.

المطلب الثاني: الأداء المستدام

أولاً: مفهوم الاداء المستدام

تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحسين أدائها من خلال مجموعة من المبادئ والمتمثلة في الأداء الشامل والمستدام، لتحقيق التوافق والتكامل بين المجالات (الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية) لتحقيق إستدامة المؤسسة الاقتصادية.

إن مسؤولية المؤسسة تزداد في ظل التنمية المستدامة لتشمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية إضافة للأبعاد الاقتصادية، وهذا ما يدفع بأداء المؤسسة أيضا للتغير ليصبح أكثر شمولية كونه سيمس الجانب الاجتماعي والبيئي كذلك، وهو ما يعرف بمصطلح الاداء المستدام، والنتائج عن علاقة المؤسسة بالتنمية المستدامة؛

فالأداء المستدام يعرف بأنه: "قدرة المؤسسة على خلق القيمة للأطراف ذات المصلحة، ومدى قدرتها على تحقيق التوازن بين مختلف الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية"<sup>1</sup>

كما يعرف الاداء المستدام بأنه "تجميع للنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية".<sup>2</sup>

أن الأداء الشامل للشركة يسمى أداء الشركة المستدام ويشمل عناصر قياس الاداء المالي والأداء الاجتماعي والأداء البيئي، ويمكن القول بأن الأداء هو "ذلك الأداء الذي يسمح بقياس الآثار الناجمة عن تصرفات المؤسسة في الوسط والبنية التي تنشط فيها وفي إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات فإن الأداء الشامل يسمح بالتعرف على كيفية إدارة المؤسسة لمسئوليتها الاجتماعية وقياسها ومن ثم الحكم عليها".<sup>3</sup>

### ثانيا: أبعاد الاداء المستدام

الاداء المستدام يراعي ويدمج الأبعاد الثلاثة للأداء والمتمثلة في:<sup>4</sup>

1. البعد البيئي: ويرتكز على المساهمة الفاعلة للمؤسسة في تنمية وتطوير بيئتها والفوائد الاقتصادية؛
2. البعد الاجتماعي: هذا البعد يرتكز على قدرة المؤسسة على جعل مواردها البشرية أطرافا فاعلة؛
3. البعد الاقتصادي: ومن خلاله تقوم المؤسسة بإشباع رغبات المساهمين والزبائن والموردين واكتساب ثقتهم، ويقاس هذا الأداء بالاستعانة بالتقارير والقوائم المالية التي تصدرها المؤسسة.

<sup>1</sup> فاتح غلاب، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015، ص 38.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 38.

<sup>3</sup> العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، حالة قطاع الصناعة الاسمنت بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2011، ص 159.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 571.

### ثالثاً: مبادئ الأداء المستدام

- لقد ظهر مفهوم المشروع المستدام، حيث يناضل هذا المشروع إلى تحقيق مستويات أداء عالية وذلك بخلق قيمة لمستثمريه وعملائه ومورديه وموظفيه والهيئات التي تعتمد عليها أعماله،
- ✓ وقد أظهرت دراسة المشروع الذي يبحث عن الاستدامة في الأسواق البارزة ان هناك أسباب تلزمه بالعمل للبحث عن الفرصة المتاحة، وفي دراسة المجموعة مكونة من 240 مؤسسة منتشرة داخل 62 سوق؛
- ✓ اتضح أن الفرص التي تنشأ الاتباع النشط للمداخل الأكثر استدامة من المؤسسات تتمثل فيها يلي:
- (1) توفير التكاليف وزيادة الانتاجية عن طريق تخفيض الآثار البيئية الضارة والمعاملة الجيدة للموظفين؛
  - (2) دخول عملاء وتوفير أسواق جديدة، وذلك من خلال التحسينات البيئية والفوائد الاقتصادية؛
  - (3) تقليل المخاطر من خلال الاندماج والتداخل من الجهات المهنية بالمؤسسة؛
  - (4) بناء السمعة عن طريق الكفاءة البيئية؛
  - (5) تطوير مدخل راس المال عن طريق حوكمة لأفضل،
  - (6) تطوير رأس المال البشري من خلال الادارة الجيدة للموارد البشرية.

ومن أهم مبادئ الأداء المستدام والتي يمكن اعتبارها طرق وأساليب لتكوين مؤسسة مستدامة ومسؤولة بيئياً وهي كما يلي:<sup>1</sup>

- ✚ الشفافية: أي الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛
- ✚ الافراد: أي معاملة الموظفين والأفراد باحترام؛
- ✚ إدارة المخاطر (الخطر): سواء كانت مخاطر اقتصادية أو بيئية أو اجتماعية؛
- ✚ سلسلة التوريد: التأكد من احترام أفراد سلسلة التوريد والمشاركين في المشروع للمعايير والمبادئ الخاصة بالمؤسسة؛
- ✚ الحوكمة: بالالتحام مع المستويات العليا للمؤسسات؛
- ✚ الابتكار: عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى الطويل؛
- ✚ الاستراتيجية: حيث ينبغي أن يكون هناك تكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية طويلة الأجل داخل استراتيجية المشروع.

<sup>1</sup> العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 33.

### المبحث الثاني: الحوكمة الثلاثية

#### المطلب الأول: الحوكمة البيئية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على مصطلح الحوكمة بصفة عامة وقبل الانتقال إلى مصطلح الحوكمة البيئية سنتطرق إلى مفهوم البيئة وأهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية في العالم، وفي الأخير سنتطرق إلى مبادئ وأبعاد الحوكمة البيئية.

#### أولاً: تعريف البيئة

إن البيئة هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الانسان يتأثر به ويؤثر فيه، هذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جداً، وقد تضيق دائرته ليشمل منطقة صغيرة جداً لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه.

ومن خلال هذا المفهوم نستطيع أن نقسم البيئة إلى قسمين: بيئة طبيعية وبيئة بشرية؛

إذ لا بد من تحقيق التوازن بين البيئتين عن طريق ما يعرف بالتوازن البيئي وهو ما يحفظ النظام البيئي.<sup>1</sup>

ومن أهم هذه الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية في العالم:<sup>2</sup>

- الزيادة الهائلة والمستمرة في عدد سكان العالم.
- استنزاف مصادر الثروة الطبيعية من قبل الدول الصناعية مع بداية الاستعمار وحتى الآن.
- التقدم الصناعي وإنتاج مواد عديدة وغريبة من البيئة لا تحلل بسهولة.
- إتباع أساليب الزراعة المكثفة في مختلف مناطق العالم وبالتالي التوسع في استعمال الأسمدة الكيماوية والمبيدات.
- قلة أو عدم وجود الأساليب والتقنيات لمعالجة المخلفات الناتجة عن نشاطات الانسان المختلفة.
- النقص في التخطيط، أو سيادة التخطيط العشوائي بشكل عام.

<sup>1</sup> زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، الكويت، دار البحوث العلمية، 2000، ص 7.

<sup>2</sup> بن ابراهيم سارة، المرجع السابق، ص 19.

وتجدر الإشارة إلى أن مشاكل البيئة تتطلب حلولاً مميزة وأن معايير التنفيذ تستلزم دراسة واسعة للخصائص البيئية والإمكانات المالية والفنية والبشرية لكل دولة على حدى حتى يمكن سن التشريعات المناسبة والقابلة للتنفيذ؛<sup>1</sup>

### ثانياً: مفهوم الحوكمة البيئية

ولقد كان الإهتمام بمفهوم الحوكمة البيئية في البداية إهتماماً عالمياً ظهرت بوادره الأولى إثر انعقاد ستوكهولم وهذا نظراً للتدهور الكبير الذي عرفته البيئة والذي كان انعكاسها ليس محلياً وإنما عالمياً لهذا وجب أن يكون الإهتمام بالحوكمة البيئية على مستوى كل الدول، وتفعيل ما يعرف بالحوكمة البيئية؛

ومنه يمكن تعريف الحوكمة البيئية كما يلي:

الحوكمة البيئية هي "مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة.

والحوكمة البيئية فعالة فقط عندما يتم قيادتها بعقلانية وتسيير مستدام للنظام البيئي، ففي غالب الأحيان عندما تكون الحوكمة ضعيفة تتسبب في تراجع البيئة؛<sup>2</sup>

تعريف آخر: تعرف الحوكمة البيئية العالمية على أنها مجموعة المنظمات، والآليات السياسية وآليات التمويل والقواعد الاجرائية والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة العالمية ويبقى الهدف النهائي للحوكمة البيئية العالمية هو تحسين حال البيئة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بن براهيم سارة، المرجع السابق، ص 20.

<sup>2</sup> كريمة عجلي، دور المجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص 19.

<sup>3</sup> خديجة نصري "مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية) كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2011-2012)، ص 13، ص 14.

### ثالثاً: مبادئ الحوكمة البيئية

هناك ثلاث مبادئ أساسية للحوكمة البيئية وهي كالتالي:<sup>1</sup>

#### أ- التنمية المستدامة:

حيث تتمحور العلاقة بين التنمية المستدامة والرشادة البيئية فيما يلي:

- أن السياسات البيئية يجب أن تعكس المحافظة على تنمية الحاجات المجتمعية مع الأخذ بعين الاعتبار التنوع الثقافي، العدالة بين الأجيال وتمكين النوع الاجتماعي.
- تنظيم الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها من خلال تبني نظام للتنمية المستدامة بفعل آليات الحد من الاستخدام المفرط للموارد غير المتجددة وتدهورها.
- يجب أن تضمن الرشادة البيئية أن يكون البشر محور التنمية صحية ومنتجة في ظل انسجام كامل مع البيئة.

#### ب- العدالة البيئية:

حيث تعتبر العدالة البيئية عن حق الانسان في بيئة سليمة بغض النظر عن عرقه أو جنسه، عن طريق المساواة بين الجميع في وضع القرارات البيئية والاستفادة من الموارد والخدمات البيئية، ومكافحة كل أشكال الفقر والتهميش للوصول إلى الحد الأدنى من الموارد، والدولة مسؤولة على حماية الموارد الطبيعية بطريقة تستجيب لاحتياجات الأفراد الأكثر عرضة للضرر وتمكن هؤلاء من الاستفادة بمنافع هذه الموارد الصحية والبيئية.

#### ج- مبدأ الحيطة والحذر:

والذي يعني منع الأضرار التي قد تنجم عن حادثة بيئية معينة وذلك قبل وقوعها، ويعتبر هذا المبدأ وسيلة حديثة لحماية البيئة.

#### رابعاً: أبعاد الحوكمة البيئية

حيث تقوم رشادة البيئة على أربعة أبعاد أساسية وهي كالتالي:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 02، 2013/2012، ص 50.

➤ تحديث الفعل العام من خلال توسيع المشروعات والمصداقية (تسيير الثقة والمقبولية):

- إصلاح القطاع العام.
- الشفافية.
- التقييم، المراقبة والمساءلة.
- سلطات مستقلة.
- الاستشارات والنقاش العام ديمقراطية الاجراءات.
- الفعالية والتعزيز.

➤ تطوير آليات سلطوية لتنسيق وتنظيم العمل الجماعي (تسيير التعبئة):

- توسيع العقود.
- الشراكة عام / خاص.
- التحفيز الاقتصادي (رخص صالحة للتفاوض فيها، رسوم).
- اتفاقيات وبروتوكولات مرنة (اتفاقيات إطار).
- سياسات دستورية.
- سلطات ضابطة.
- آليات الوساطة.
- التفاوض.
- الشبكات غير الرسمية.

➤ توسيع العقلانية الانعكاسية أو الاجرائية (تسيير التغير والتعقد):

- مبدأ التحوط، التنمية المستدامة، تقييم المخاطر، دراسات تقييم الأثر.
- الحساب الاقتصادي والإصلاح المحاسبي.
- الحصول على المعلومات، الشفافية، المؤشرات، القياس.
- التوافق.

<sup>1</sup> مسعودي رشيد، المرجع السابق، ص 312.

تعدد الخبرة، السلطات المستقلة.

➤ تغيير السلطة (تسيير علاقات القوة):

تحولات السيادة (المؤسسات فوق الوطنية).

اللامركزية.

حقوق الملكية.

الضبط الايجابي.

التفويض إلى القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية.

التسيير الذاتي للأموال العامة.

تفعيل مؤسسات التعاون.

جدول رقم 01: الممارسات البيئية

فئات الحوكمة	المؤشر	تقييم التباين
الحوكمة البيئية	السياسة البيئية	هل تتبع وتنشر المؤسسة الاقتصادية سياسة بيئية؟ نعم / لا
	الآثار البيئية	هل توجد أي مسؤولية قانونية أو تنظيمية للآثار البيئية؟ نعم / لا
	استهلاك الطاقة	الكمية الاجمالية من استهلاك الطاقة بالميجاوات/ساعة أو ب
	كثافة الطاقة	كمية الطاقة المستخدمة لكل متر مكعب من المساحة ومن قبل كل موظف
	انبعاثات الكربون /غازات الدفيئة	الكمية الاجمالية للانبعاثات الكربونية وغازات الدفيئة بالطن المتري
	مصادر الطاقة الأولية	تحديد المصدر الرئيسي للطاقة المستخدمة من قبل الشركة
	كثافة الطاقة المتجددة	تحديد نسبة الطاقة المستخدمة المولدة من مصادر الطاقة المتجددة
	إدارة المياه	الكمية الاجمالية لاستهلاك المياه وتفصيل تدويرها (ان وجد) ب الامتار المكعبة
	النفايات حسب درجة خطورتها في المؤسسة	عدد قطع، كلغ، طن، لتر .....
	الارادات المتأتية نتيجة بيع النفايات	المبالغ بالدينار الجزائري
الآثار المادية للتلوث في المؤسسة	نسبة مئوية للآلات المتضررة	
مصاريف الصيانة في المؤسسة نتيجة التلوث	المبالغ بالدينار الجزائري	

الكمية بالمتر المكعب	كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة المؤسسة
الكمية الاجمالية من المخلفات المنتجة المعاد تدويرها وتحدد حسب النوع والوزن	إدارة النفايات
.....	معلومات أخرى

المصدر: فاتح غلاب، (مداخلة) إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في بيئة الأعمال الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

### المطلب الثاني: الحوكمة الاجتماعية

ان المسؤولية الاجتماعية جزء من الحوكمة، فالحوكمة تعمل على جعل المؤسسات مسؤولة على القيام بالمسؤولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

### أولا: مفهوم الحوكمة الاجتماعية

ساد مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة، وذلك لما له من أهمية كبيرة في تحقيق الأرباح على المدى الطويل، وعليه فان المؤسسات تسعى لتبنيه، ومنع التهرب من المسؤولية الاجتماعية وعدم الالتزام بها.

فيما يلي سنحاول استعراض بعض تعاريف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لبعض من المنظمات الدولية منها: البنك الدولي وكذلك مجلس الاعمال الدولي للتنمية المستدامة.

#### • تعريف البنك الدولي:

عرفه البنك الدولي كما يلي: "يقصد بالمسؤولية الاجتماعية الإلتزام بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال التعاون مع العاملين وأسرهـم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشتهم على نحو مفيد لنشاط المؤسسات وللتنمية الاقتصادية"<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بلال ميثاني، حمدان رشيد الجمال، قدرى سليمان الشكري، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية-دراسة ميدانية أريد، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السداسي الثاني-2016، ص 48.

### • تعريف مجلس الاعمال الدولي للتنمية المستدامة:

حيث عرف المسؤولية الاجتماعية على أنها: "هي الالتزام المستمر بالتصرف على نحو أخلاقي وبالمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية الحياة للعاملين وأسرهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل".<sup>1</sup>

تجد ان كلا من المفهومين للمسؤولية الاجتماعية تتمحور فكرة ان المسؤولية الاجتماعية للمسؤولية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لكل اصحاب المصلحة، بالرغم من تعدد التعاريف وكثرتها لكنها تصب في معنى واحد ويمكن أن نستخلصها في هذا التعريف الموجز:

الحوكمة الاجتماعية: "هي المسؤولية التي يمكن أن تتحلى بها المؤسسات الاقتصادية، تكون حدودها الدنيا بالاكتماء بمجرد تطبيق القوانين والتشريعات المحلية والدولية وقد تذهب إلى أبعد من ذلك بإدماج مبادرات طوعية ضمن إستراتيجيات المؤسسة، حيث لا يكون الربح هو الهدف الأسمى بل يتم أيضا إدماج أهدافا اجتماعية وبيئية خدمة لتعظيم المنفعة لأصحاب المصالح وذلك بإشباع رغباتهم".<sup>2</sup>

### ثانيا: عناصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية:

تتركز عناصر المسؤولية الاجتماعية حول أربعة محاور أساسية قد تزيد أو تنقص في بعض الأبحاث عن ذلك ولكن من خلال قراءتنا لعدة دراسات وجدنا ان أهم العناصر تتمثل في: الموارد البيئية والموارد الطبيعية، حماية المستهلك والمجتمع.<sup>3</sup>

### أ-مسؤولية المؤسسة تجاه المجتمع:

يقصد بالمجتمع هنا: المجتمع المحلي، الدولة، جماعات الضغط، وذوي الاحتياجات الخاصة بما فيهم الشباب كبار، والأطفال حيث تكمن المسؤولية من خلال ممارسة كافة الأنشطة التي تدعم توطيد العلاقة مع

<sup>1</sup> أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات-دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحاكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص 59.

<sup>2</sup> العايب عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 53.

<sup>3</sup> يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة/ فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2007، ص 239.

هذا المجتمع وكل هذا يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

### ب-مسؤولية المؤسسة تجاه العمال:

لا نقصد بالعاملين هم الفنيين فحسب بل تشمل هذه الفئة جميع العاملين من إداريين وفنيين وفئات أخرى، حيث أن لهم مصلحة في المؤسسة لا تقتصر على الأجور فحسب بل يتعداها إلى عدد كبير من المؤشرات التي تمس كافة الأنشطة التي تعمل على تحسين وضع وظروف العالمين بشكل عام، ويتمثل المجال حالا داخليا من مجالات المحاسبية الاجتماعية.

### ج-مسؤولية المؤسسة تجاه البيئة والموارد الطبيعية:

بما أن لأي مؤسسة مخلفات ونفايات فإن من واجبها أن تتحمل مسؤولية بيئية تجاه البيئة التي تنشط فيها نظرا لما تسببه من أضرار على البيئية وأن تعمل على المحافظة على سلامة البيئة وكذلك الموارد الطبيعية التي تستفيد منها.

### د-مسؤولية المؤسسة تجاه حماية المستهلك:

تحث تضمن كافة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق رضا المستهلك، والمحافظة على هذا من خلال:

- الإدلاء بكل المعلومات حول المنتج من تاريخ الانتاج إلى فترة الصلاحية؛
- الإبتعاد عن الإعلانات المظلمة للترويج عن منتوجاتها؛
- الصدق أثناء الدعاية والإشهار، والالتزام بالمقاييس والأوزان المقررة للمنتوجات.

لتجد الإشارة إلى أن هناك العديد من الأبحاث أضافت المسؤولية الانسانية، المسؤولية القانونية، المسؤولية الاقتصادية، المسؤولية التطوعية والأخلاقية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> يوسف محمود جربوع، المرجع السابق، ص 281.

كما تشمل المسؤولية الاجتماعية أربعة أبعاد وهي كما يلي:<sup>1</sup>

- **المسؤولية الخيرة (الإنسانية):**

أي أن تكون المنظمة صالحة، وأن تعمل على الاسهام في تنمية وتطوير المجتمع وأن تعمل على تحقيق نوعية الحياة.

- **المسؤولية الاخلاقية:**

بمعنى أن تكون المنظمة مبنية على أسس أخلاقية وأن تلتزم بالأعمال الصحيحة، وأن تمتنع عن ايداء الآخرين.

- **المسؤولية القانونية:**

أي أن المنظمة يجب أن تلتزم بإطاعة القوانين، وأن تكتسب ثقة الآخرين من خلال التزامها بتنفيذ الأعمال الشرعية وعدم القيام بالاعمال المخلة بالقانون.

- **المسؤولية الاقتصادية:**

ويقصد بها أن تكون المنظمة نافعة ومجدية اقتصاديا، وأن تحاول جاهدة توفير الأمان للآخرين.

فالمسؤولية الاجتماعية حسب كارول (Carroll) هي حاصل مجموع الأنواع:

---

المسؤولية الاجتماعية للمنظمات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية

+ المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرة

---

شكل رقم 03: هرم كارول (Carroll) يمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية

---

<sup>1</sup> فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، معارف (مجلة علمية دولية محكمة)، العدد 22، جوان 2017، ص 43.



المصدر: محمدي حمو، عبد الرحمان سالم، واقع المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية - حالة مصفاة سبع بأدرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، 2017\_2018، ص 14.

جدول رقم 02: الممارسات الاجتماعية

فئات الحوكمة	المؤشر	تقييم التباين
الحوكمة الاجتماعية	الموظفين بدوام كامل	عدد الموظفين بدوام كامل
	المزايا الوظيفية	المبلغ الاجمالي للرواتب ومزايا الموظفين
	معدل دوران الموظفين	نسبة دوران الموظفين
	ساعات التدريب	مجموع عدد ساعات التدريب للموظفين مقسوما على عدد العاملين
	الصحة	هل تنشر الشركة وتتبع قواعد خاصة بالصحة المهنية والصحة العامة؟ نعم/لا
	معدل الاصابات	العدد الاجمالي للإصابات والحوادث المميتة النسبية لعدد الموظفين بدوام كامل

سياسات حقوق الانسان	عدد الشكاوى حول قضايا حقوق الانسان التي قدمت وتم التعامل معها وتم حلها
عمل الأطفال والعمل القسري	هل تحظر الشركة استخدام عمل الأطفال أو العمل القسري في جميع أنحاء سلسلة التوريد؟ نعم/لا
المرأة في القوى العاملة	نسبة النساء في القوى العاملة
التقطير	نسبة القطريين في القوى العاملة
العمل المجتمعي	النسبة المئوية لمجموع المشتريات من الموردين المحليين
المشتريات المحلية	نسبة مقاعد مجلس الادارة التي تحتلها النساء
معلومات اخرى	.....

المصدر: فاتح غلاب، (مداخلة) إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في

بيئة الأعمال الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

### المطلب الثالث: حوكمة الشركات

#### اولا: تعريف حوكمة الشركات

لقد تعددت تعريف حوكمة الشركات إذ لا يمكن حصر المصطلح في تعريف واحد ولهذا قمنا بتقديم مجموعة التعاريف التالية:

إن مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Courporate Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تم الاتفاق عليها فهي "اسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة"؛

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

فيما يلي سنقدم بعض التعاريف الراجعة لهذا المصطلح:

✓ **تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC:** حيث عرفت الحوكمة على أنها:<sup>1</sup>

"هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركة والتحكم في أعمالها"

✓ **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD:**<sup>2</sup>

حيث عرفت حوكمة الشركات بأنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء".

- ويمكن أن نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف أي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص أو في وحدات القطاع العام.

- "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين"<sup>3</sup>

• **تعريف آخر:**<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Alamgir, M. (2007). corporate governance: A risk perspective, paper presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and developpement, a confernce organized by the Egyptian banking institue, Cairo, may 7-8,2007.

<sup>2</sup> OECD, principales of corporate gouvernance, 1999, p, 3.

<sup>3</sup> محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس -لبنان، 2012، ص 12.

<sup>4</sup> محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية -مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق -بنها -العدد الأول، 2005، ص 7.

"مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح فيها، وذلك عن طريق الاجراءات والأساليب التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة وتوجيه أعمالها من أجل ضمان تطوير الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة بها، وتعظيم فائدة المساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصطلح الاطراف المختلفة".

ومنه يمكن أن نعرف حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من الآليات التي تساعد المنظمة للوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة".

### ثانيا: خصائص حوكمة الشركات:

تتصف حوكمة الشركات بعدة مميزات نذكر منها:<sup>1</sup>

- **الإنضباط:** أي إتباع السلوك الاخلاقي المناسب والصحيح، ويقصد بذلك الانضباط في كل شيء مثل الانضباط في أداء كل عمل؛
- **الشفافية:** وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث ويجب ان تركز على المصادقية والوضوح والإفصاح والمشاركة؛
- **الاستقلالية:** والتي تتحقق من خلال:
  1. وجود رئيس مجلس إدارة مستقل عن الادارة العليا؛
  2. وجود مجلس ادارة إشرافي مستقل عن مجلس الادارة التنفيذي؛
  3. وجود لجنة مراجعة يرأسها عضو مستقل عن مجلس ادارة مستقل؛
- **المساءلة:** تعني باختصار الحساب عن أعمال معينة أو المسؤولية عن أداء العمل أو تولي المنصب، إمكان تقييم وتقدير أعمال مجلس الادارة والإدارة التنفيذية، بحيث يتيح نظام الحوكمة مساءلة المؤسسة أمام جميع المساهمين وتقديم إرشادات لمجلس إدارة المؤسسة في كيفية وضع إستراتيجية المؤسسة ومراقبة الادارة؛

<sup>1</sup> صديقي خضر، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، ملتقى منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

- **المسؤولية:** المسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة وتعني أن المؤسسة تدرك حقوق جميع الاطراف المهمة بالمؤسسة والتي تتضمنها اللوائح والقوانين وأيضا تشجع على التعاون المشترك بينهما وبين تلك الاطراف؛
- **العدالة:** يجب احترام حقوق مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة وتعني أن المؤسسة تتعهد بحماية مصالح المساهمين وتؤكد على معاملتها المتساوية لهم بمن فيهم صغار المساهمين؛
- **المسؤولية الاجتماعية:** المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح.

### ثالثا: مبادئ حوكمة الشركات

#### أ- مبادئ منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD:

وتتمثل في:<sup>1</sup>

- 1- **حقوق المساهمين:** وتشمل حق ملكية الأسهم، والتصويت في الجمعية، واختيار مجلس الادارة، والحصول على عائد من الأرباح، وتدقيق القوائم المالية؛
- 2- **المعاملة المتكافئة (المتساوية) للمساهمين:** ويقصد بها المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وأيضا حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، وحمائتهم من عمليات الاستحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية وكذلك حقهم في الاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الادارة أو المديرين التنفيذيين؛
- 3- **دور أصحاب المصالح:** ويتضمن احترام حقوقهم القانونية، والتعويض على انتهاك تلك الحقوق، كذلك آليات تعزيز مشاركتهم في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة؛
- 4- **الإفصاح والشفافية:** ويشمل الإفصاح عن المعلومات ذات الأهمية، مثل الأداء المالي والتشغيلي للشركة وأهدافها، والأحداث الهامة وعوامل المخاطر، بحيث يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات في الوقت المناسب بدون تأخير وبدقة كافية؛

<sup>1</sup> حسين مصطفى هلالى، من أجل استراتيجية وطنية للحكومة من منظور ادارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر، 2007، ص 90.

5-مسؤوليات مجلس الإدارة: تتضمن هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية إختيار أعضائه، ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية؛

6-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، ويبين وضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة ؛

### ب-مبادئ لجنة بازل:

وضعت لجنة بازل في عام 1999 م إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية وهي تركز على النقاط التالية:<sup>1</sup>

- ✓ قيم الشركة وموثيق الشرف للتصرفات السلمية وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق بإستخدامها تطبيق هذه المعايير؛
- ✓ استراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛
- ✓ التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛
- ✓ وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الادارة ومدقق الحسابات والإدارة العليا؛
- ✓ توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات؛
- ✓ مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛
- ✓ الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات عناصر اخرى؛

<sup>1</sup>البنك الاهلي المصري، أسلوب سلطات الادارة الرشيدة في الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، القاهرة، 2003، ص

✓ تدفق المعلومات بشكل مناسب سواء من الداخل أو الخارج.

### ج- مبادئ مؤسسة التمويل الدولية:

وهي مؤسسة تابعة للبنك الدولي وقد وضعت سنة قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك على مستويات أربعة كالتالي:<sup>1</sup>

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

### الجدول رقم 03: الممارسات الاقتصادية

فئات الحوكمة	المؤشرات	تقييم التباين
حوكمة الشركات (الحوكمة الاقتصادية)	تموقع مجلس الإدارة	نسبة مقاعد مجلس الإدارة التي يحتلها الاعضاء المستقلون
	استقلالية مجلس الإدارة	تحديد ما إذا كان يسمح للرئيس التنفيذي الجلوس في مجلس الإدارة أو القيام بدور رئيس المجلس أو ترؤس اللجان المنبثقة عنه
	الفصل بين الصلاحيات في مجلس الإدارة	الافصاح عن نتائج التصويت في أحدث اجتماع الجمعية العامة العادية
	نتائج التصويت	نسبة راتب الرئيس التنفيذي ومكافأته مقابل متوسط رواتب الموظفين

<sup>1</sup> البنك الاهلي المصري، المرجع السابق، ص 11.

بدوام كامل		
نسبة متوسط رواتب الموظفين الذكور إلى متوسط رواتب الموظفات للرئيس التنفيذي	نسبة الرواتب الممنوحة	
الاناث		
تحديد الروابط بين مكافآت الموظفين التنفيذيين وأهداف الاداء	نسبة الرواتب حسب الجنس	
هل تنشر الشركة وتتبع مدونة سلوك أخلاقية؟ نعم/لا	الحوافز	
هل تنشر الشركة وتتبع قواعد سلوك خاصة بالموردين؟ نعم/لا	مدونة قواعد السلوك الأخلاقية	
هل تنشر الشركة وتتبع قانونا لمكافحة الفساد والرشوة؟ نعم/لا	مدونة قواعد السلوك للجهات الموردة	
/	قوانين مكافحة الفساد والرشوة	
.....	معلومات أخرى	

المصدر: فاتح غلاب، (مداخلة) إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في بيئة الأعمال الجزائرية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

#### ❖ الحوكمة الثلاثية: حوكمة بيئية، اجتماعية وحوكمة الشركات ESG:

هي المجالات الثلاثة الرئيسية لقياس الاستدامة والتأثير الأخلاقي للاستثمار في الشركة أو الأعمال التجارية وهي معروفة اختصارا بالانجليزية ESG.

ومنه يمكن أن نذكر التعاريف التالية:

● تعرف عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على أنها العوامل غير المالية التي تؤثر في قدرة الشركة على خلق قيمة على المدى الطويل، وكثيرا ما يستخدم مصطلح الحوكمة الثلاثية (ESG) بالتبادل مع مصطلح "الاستدامة".

● الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة (ESG) هي مجموعة من المعايير لعمليات الشركة التي يستخدمها المستثمرون المهتمون اجتماعيا لفحص الاستثمارات المحتملة، حيث تنظر الحوكمة البيئية في كيفية أداء الشركة كمسؤول عن البيئة الطبيعية، والحوكمة الاجتماعية تدرس كيف تدير بين العلاقات مع موظفيها ومورديها وعملائها والمجتمعات التي تعمل فيها، تتعامل الإدارة مع قيادة الشركة والرواتب التنفيذية، والمراجعات، والضوابط الداخلية وحقوق المساهمين.

- حيث تأثر الحوكمة الثلاثية (ESG) على المجالات التالية ولكن بدرجات متفاوتة حسب طبيعة العمل:<sup>1</sup>
- (1) إيجاد مدخل للوصول إلى رأس المال.
  - (2) إمكانية نمو الإيرادات والوصول إلى الأسواق.
  - (3) المخاطر والتكاليف الانتاجية.
  - (4) قيمة العلامات التجارية والسمعة.
  - (5) رأس المال البشري وتعيين الموظفين والاحتفاظ بهم.

المبحث الثالث: مساهمة المنظمات غير الحكومية في تطبيق الحوكمة الثلاثية (ESG) للتحكم في الأداء المستدام.

### المطلب الأول: ISO 26000

أول مواصفة عالمية في المسؤولية المجتمعية تستخدم كدليل إرشادي اختياري حول المسؤولية المجتمعية، ولا يقصد منها الإلزام والاعتماد، فليس لها شهادة معتمدة كـ بعض المواصفات القياسية.

<sup>1</sup> فاتح غلاب، إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في بيئة الأعمال الجزائرية، جامعة مسيلة، 2010.

لا يقصد من المواصفة أن تكون دليلاً على نشأة قانون دولي جديد متعارف عليه، وإن كان لا يلزم امتناع ذلك مستقبلاً. لا يمكن للمواصفة الدولية أن تحل محل مسؤولية الدولة أو تغييرها، بل إنها تحث على احترامها واحترام المواثيق الدولية المتعارف عليها عالمياً.<sup>1</sup>

وهذه المواصفة معدة للاستخدام من قبل جميع أنواع المؤسسات:

- في القطاع العام والقطاع الخاص؛

- في البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة؛

تم اعداد هذه المواصفة بمشاركة مئات الخبراء من أكثر من 80 دولة و40 مؤسسة إقليمية، مثل هؤلاء الخبراء ست مجموعات من الأطراف المعنية (المستهلكون، الجهات الحكومية، الصناعة، العمال، المنظمات غير الحكومية، منظمات خدمات الدعم والبحث مع مراعاة التوازن بين الدول النامية والمتقدمة).<sup>2</sup>

-ISO 26000 اعتمدت هذه المواصفة الارشادية سنة 2009 كمواصفة قياسية صادرة عن الايزو، والتي كان تطبيقها بصورة اختيارية مع بداية 2010.<sup>3</sup>

تقدم ايزو 26000 توجيهات لجميع أنواع المؤسسات، بغض النظر عن حجمها أو نشاطها أو موقعها للعمل بأسلوب مسؤول اجتماعياً بتقديم ارشادات بخصوص:

- 1) المفاهيم والمصطلحات والتعريفات المتصلة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- 2) خلفية واتجاهات وخصائص المسؤولية الاجتماعية؛
- 3) المبادئ والممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- 4) المواضيع والقضايا الأساسية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية؛
- 5) دمج وتنفيذ وتعزيز السلوك المسؤول اجتماعياً في المنظمة بأسرها ومن خلال سياساتها وممارساتها ضمن مجال نفوذها؛

<sup>1</sup> فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 132.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 133.

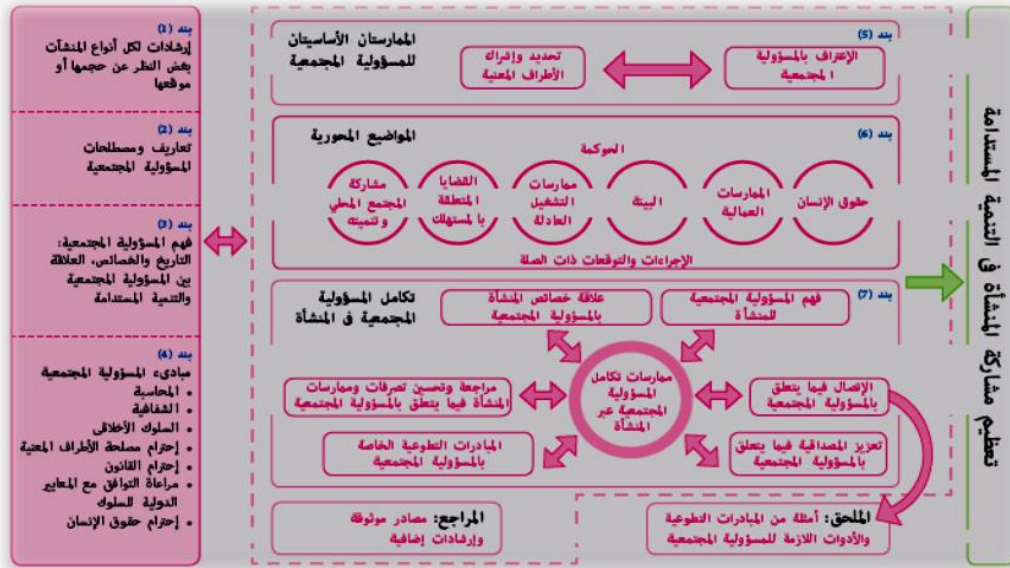
<sup>3</sup> بن عبد الرحمان شهرا زاد، متطلبات ومعوقات تطبيق الايزو 26000 في المؤسسة الناعية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة فيلبا لصناعة الخيوط الملونة ببريكة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015، ص 16.

(6) تحديد أصحاب المصلحة والتعامل معهم

(7) تبادل الالتزامات، الأداء والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.

حيث تتكون بنود المواصفة العالمية ISO 26000 من تمهيد ومقدمة وسبعة بنود وعدة ملاحق، حيث الشكل التالي يوضح نموذج هذه المواصفة:<sup>1</sup>

شكل رقم 04: نموذج شامل للايزو 26000



المصدر: فاتح غلاب، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015، ص 134.

حيث بنود هذا النموذج يمكن شرحها في الجدول الموالي:

جدول رقم 04: هيكل مواصفة ايزو 26000

البند	الهدف منه	شرح محتوى البند
البند (1)	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، ويحدد القيود أو الاستثناءات، كما أنه ينص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا ارشاديا لجميع أنواع المنشآت بغض النظر عن حجمها أو موقعها.
البند (2)	التعريفات	يحدد هذا البند معاني المصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه

<sup>1</sup>فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 134.

		المواصفة، وبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلحات: المسؤولية الاجتماعية (Social Responsibility) وأصحاب المصلحة (Stakeholder).
البند (3)	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويوضح أهم خصائصها.
البند (4)	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية للمساءلة الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعنية، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الانسان.
البند (5)	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية والتعرف على أصحاب المصلحة والتفاعل معهم	يتناول هذا البند اعتراف المؤسسة بمسئوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي بها التصدي لهذه التأثيرات من أجل المساهمة في التنمية المستدامة، وتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم في ممارساتها الاجتماعية.
البند (6)	دليل الموضوعات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية	وهو أهم البنود في المواصفة أو في ذكر المجالات الأساسية السبعة للمسؤولية الاجتماعية والواجب تبنيتها من قبل المؤسسات وهي: الحوكمة المؤسسية، حقوق الانسان، ممارسات العمال، البيئية، الممارسات التشغيلية العادلة مع الأفراد والمؤسسات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.
البند (7)	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يقدم هذا البند دليلا حول وضع المسؤولية المجتمعية في حيز الممارسة داخل المؤسسة الاقتصادية، ويشمل ذلك دليلا إرشاديا حول فهم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة، تكامل المسؤولية المجتمعية عبر المؤسسة، الاتصالات المتعلقة بالمسؤولية المجتمعية، تطوير الأداء وتقويم المبادرات التطوعية الخاصة بالمسؤولية المجتمعية.

المصدر: فاتح غلاب، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015، ص 134-235.

### المطلب الثاني: مبادرة الابلغ العالمية GRI

أنشئت مبادرة الابلغ العالمية GRI في عام 1997 بناء على مبادرة من ائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئيا CERES في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة PNU، بالمبادرة المذكورة تجمع الشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات والجمعيات التجارية، وممثلي أصحاب المصلحة الآخرين، وتعرف المبادرة المذكورة

كمبادرة دولية طويلة الأجل، والتي تهدف إلى تطوير ونشر المبادئ التوجيهية للإبلاغ الطوعي عن التنمية المستدامة من خلال المؤسسات التي ترغب في معالجة الأبعاد البيئية والأنشطة الاجتماعية ومنتجاتها وخدماتها.

والمبادرة المذكورة ترغب في زيادة تأثير تقارير الاستدامة في التقارير المالية للمؤسسات، حيث أن تصميم المبادئ التوجيهية يهدف إلى التحسين المستمر مما يعكس الأبعاد الثلاثة للاستدامة أو البيئية والاقتصادية والاجتماعية، منذ 1997 ومبادرة الإبلاغ العالمية تعمل على تطوير إطار مشترك للإبلاغ عن الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة.<sup>1</sup>

في سنة 1999 نشرت نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة وبعد فترة من الشروحات الوافية للتجارب والمشاورات المكتملة، ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان من سنة 2000، وتعتبر النسخة التي نشرت سنة 2002 كتكملة المجموعة من التجارب والتحليل والتشاور ومراجعة المبادئ التوجيهية التي صدرت سنة 1999، وفي سنة 2007 تم إدخال عدة تعديلات على المبادئ التوجيهية لسنة 2002، اتخذ كل من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبي للوزراء والمفوضية الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي من هذه المبادئ التوجيهية مرجعا في مراسلاتهم لأصحاب المصلحة كما أن أكثر من 130 مؤسسة في 21 بلدا تعتمد على المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة إلى ان المبادرة العالمية للتقرير GRI هي أكثر الأطر العالمية للتقرير استخداما لتقويم الأداء بالنسبة لمعايير حقوق الإنسان، العمل، البيئة، ومكافحة الفساد، بالإضافة إلى معايير مواطنة المؤسسات، ومبادرة التقارير العالمية هي عملية يشترك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وتتلخص رسالتها في أن تجعل من الإفصاح الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ممارسة روتينية تستجيب لأعلى مواصفات الصرامة والمصدقية والوضوح والقابلية للمقارنة شأنه في ذلك شأن التقارير المالية المعروفة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> فاتح غلاب، إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG في بيئة الأعمال الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 12.

وتعمل مبادرة التقارير العالمية على صياغة ونشر مبادئ توجيهية للتقرير عن الاستدامة تكون قابلة للتنفيذ عالميا، وتتبع المؤسسات هذه المبادئ التوجيهية طوعا في الإبلاغ عن الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأنشطتها ومنتجاتها وخدماتها، وتستكمل تلك المبادئ باستمرار من خلال عملية تقوم على توافق الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين؛

وعموما يشمل النموذج على 97 مؤشرا في المجموع، 50 من بينها مؤشرات أساسية و47 مؤشرات إضافية، وتعتبر المؤشرات الأساسية هامة بالنسبة لمعظم المؤسسات وكذا مختلف فئات أصحاب المصالح.<sup>1</sup> حيث الهدف الأساسي لـ GRI يتمثل في:

1. تحديد المستوى وتقييم الأداء الخاص بالاستدامة المتعلقة بالقوانين والمعايير والقواعد؛
2. تحمل المسؤولية أمام الأطراف المعنية الداخلية والخارجية؛
3. استعراض كيفية تأثير المؤسسة الاقتصادية إيجابيا وسلبيا، ومقارنة الأداء الداخلي مع أداء المؤسسات الأخرى.

وهنا تسلسل تاريخي لتطور محاور ومعايير تقارير ال:

- في عام 2000 صدرت نسخة الـ GRI باسم: G1
- في عام 2002 صدرت نسخة الـ GRI باسم: G2
- في عام 2006 صدرت نسخة الـ GRI باسم: G3
- في عام 2008 صدرت نسخة الـ GRI باسم: G3.1
- في عام 2013 صدرت نسخة الـ GRI باسم: G4

التطور الأخير للمبادرة كان بإطلاق الإصدار الرابع لوثيقة الإرشادات G4 عام 2013 لمساعدة القائمين على تقارير الاستدامة بتضييق التركيز فقط على المناطق التي هي ذات أهمية عالمية لمؤسساتهم ومساهميها والأكثر تأثيرا على أعمالهم وبمعنى آخر فإن الـ G4 يركز على أصحاب المصلحة ويضم في المقام الأول من

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 13.

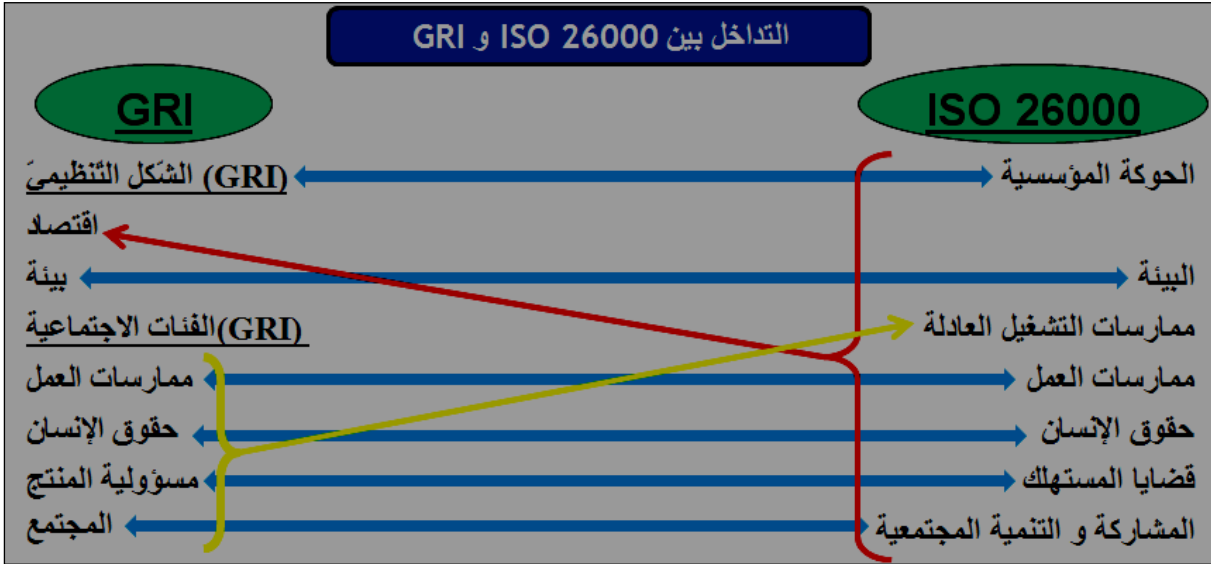
خلال الاستجابة إلى مصالحهم واهتماماتهم وتقاسم الاستراتيجية والسياسات والإجراءات التي تساعد على إنشاء تأثير إيجابي على أعمالهم والمجتمع والبيئة.<sup>1</sup>

علاقة المواصفة القياسية الدولية للمسؤولية الاجتماعية (ISO 26000) مع مبادرة الإبلاغ العالمية GRI:

- تتناسب مع مبادرة الإبلاغ العالمية GRI (هناك تجانس وروابط بينهما)؛

ولتبين التداخل بين فئات مبادرة الإبلاغ العالمية GRI والموضوعات الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية المحددة في ايزو 26000 يوضح التأزر والترابط بين الموضوعات التي يتم تناولها من قبل البرنامجين:<sup>2</sup>

شكل رقم 05: التداخل بين ISO 26000 ومبادرة الإبلاغ العالمية GRI:



المصدر: غلاب فاتح، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015، ص 136.

<sup>1</sup> فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 136.

### المطلب الثالث: التقارير المتكامل IR

#### تعريف التقارير المتكاملة:

هي مجموعة تقارير تغطي البعد المالي، وبعد الاستدامة معا، وترتبط بين الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكومية لشركات الأعمال بالأداء المالي في ظل الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.<sup>1</sup>

ترجع اولى محاولات اعداد ونشر التقارير المتكاملة إلى عام 1989 عندما اصدر البنك الوطني في كندا نقرر مسؤولية اجتماعية كجزء من تقرير الاستدامة، وقد ترتب على الحاجة والطلب المتزايد على اعداد ونشر تقارير اعمال متكاملة وجود اتجاه عالمي للتحرك نحو اعداد تقارير متكاملة فقد تم في الفترة 2000-2003 تبني المبادئ التوجيهية لمبادرة التقرير العالمي للاستدامة (Global Reporting Intivative) وإصدار مشروع الاستدامة المبادرات المحاسبية من خلال المحاسبة عن Sustainability ومبادرات التقرير العالمي للاستدامة، إلى أن تم تشكيل لجنة التقارير المتكاملة الدولية (Inte taicinal Integrated repairing gamintitlee IIC) في أغسطس 2010 والتي تضم في عضويتها كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (TASB) والاتحاد الدولي للمحاسبين (TFAC) ومجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) ومبادرة التقرير العالمي للاستدامة.<sup>2</sup>

لكن محاولة لإعداد إطار للتقارير المتكاملة يرجع إلى عام 2011، وذلك من خلال علم قدمتها لجنة إعداد التقارير المتكاملة بجنوب أفريقيا (IRCSA 2011) بالتعاون مع بورصة جوهانسبرغ TSE حيث تعد دولة جنوب افريقيا أول من تبنى الالتزام بإصدار التقارير المتكاملة وفقا لمتطلبات اللجنة King III، إلى أن تم إصدار إطار دولي للتقارير المتكاملة في ديسمبر 2013 لتوضيح مفهوم التقرير المتكامل IR (Integrated report) حيث أكد هذا الاطار على ضرورة أن تلتزم الشركات وخاصة المقيدة في البورصة بإعداد التقارير المتكاملة باعتبار أن هذه التقارير وسيلة لتوصيل معلومات حوكمية وبيئية واجتماعية وإستراتيجية واستدامة بجانب المعلومات المالية، حيث يركز هذا الإطار للتقارير المتكاملة على أساس مفهوم التفكير المتكامل thinking Integrated والأداء الشامل للشركة في جميع النواحي، بعنى الربط بين عناصر التقارير المنفصلة التي تصدرها الشركة باختلاف أنواعها من التقارير المالية، وتقرير الحوكمة، وتقرير الأداء البيئي والمسؤولية الاجتماعية (تقرير الاستدامة في شكل تقرير واحد يعرف بتقرير الأعمال المتكاملة، بهدف توصيل صورة كاملة وأكثر دقة ووضوحاً عن كيفية خلق القيمة).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Tiayun.F,lorne c,and dale T.Explor ingintegrated thinking in integratedreporting\_ an xploratory study in Australia, journal of Intellectual, vol 18, (2017), p 335.

<sup>2</sup>فاتح غلاب، المرجع السابق، ص 137.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 140.

### خلاصة:

ومن خلال هذا الفصل نستخلص ما يلي:

- أن التنمية المستدامة هي تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، حيث تهتم التنمية المستدامة بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ولها عدة أبعاد متمثلة في:

البعد البيئي، الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والبعد التكنولوجي والتقني حيث أن كل هذه الأبعاد متكاملة ومتداخلة.

- ولتحقيق التوافق والتكامل بين المجالات الثلاثة (المجال البيئي، المجال الاجتماعي، والمجال الاقتصادي)، على المؤسسة أن تحسن من أدائها أو ما يعرف بالأداء المستدام وهو تجميع للنتائج البيئية والاجتماعية والاقتصادية وله عدة مبادئ تسعى لتحقيق مستويات عالية من الأداء.

- أما الحوكمة الثلاثية (ESG) فتشمل كل من الحوكمة البيئية التي تسعى للحفاظ على البيئة وحمايتها، والحوكمة الاجتماعية التي تهدف إلى جعل الشركات مسؤولة أمام جميع الأطراف ذات المصلحة وتؤدي إلى تحسين وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، والحوكمة الاقتصادية أو ما يعرف ب حوكمة الشركات والتي تعني أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة وتسمى لضمان حكم جيد وقيادة جيدة مع ضمان حفظ حقوق أصحاب المصالح.

- هناك عدة منظمات تطبق الحوكمة الثلاثية (ESG) للتحكم في الأداء المستدام، حيث أن منظمة الايزو أصدرت أول مواصفة عالمية للمسؤولية المجتمعية هي ايزو 26000 (ISO 26000) أما مبادرة الابلاغ العالمية (GRI) تعمل على إطار مشترك للإبلاغ عن الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة وكانت وثيقة الإرشادات G4 في 2013 اخر إصداراتها، هذه المبادرة متداخلة مع الايزو 26000 وهناك تجانس وروابط بينهما؛

أما التقارير المتكاملة (IR) فتهتم بالبعد المالي وتربط بين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات بالأداء المالي في ظل الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات.



# الفصل الثاني

إطار مقترح لمؤشرات الحوكمة الثلاثية

جامعة محمد بوضياف-المسيلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم علوم تسيير

التخصص: إدارة مالية

المستوى: الثانية ماستر

استبيان الدراسة

تحية طيبة وبعد.

يمثل هذا الاستبيان جزءا من الدراسة التي سنقوم بها لإعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر تحت عنوان (أثر تطبيق الحوكمة الثلاثية (ESG) على الأداء المستدام في المؤسسات الاقتصادية) حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيقات الحوكمة الثلاثية وانعكاساتها على الأداء المستدام، ونظرا لخبرتكم العلمية والعملية في هذا المجال فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدتنا في تحقيق أهداف هذا البحث وتزويدنا بالمعلومات اللازمة لإعداده شاكرين لكم تعاونكم معنا. وفي الأخير فإن إجاباتكم ستكون محل تقديرنا، مع التأكد أنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الطالبة: .....

الجزء الأول: معلومات ديموغرافية عن عينة الدراسة

- الرجاء وضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1- الجنس؟

أ- ذكر  ب- أنثى

2- العمر؟

أ- من 20 إلى 25 سنة  ج- من 35 سنة إلى 44 سنة   
ب- من 26 سنة إلى 34 سنة  د- أكبر من 45 سنة

3- الفئة الوظيفية؟

أ- مدير  ج- مدقق داخلي   
ب- محاسب  د- أستاذ جامعي

4- المؤهل العلمي؟

أ- ليسانس  ج- ماجستير  هـ- شهادات مهنية أخرى   
ب- ماجستير  د- دكتوراه

5- الخبرة المهنية؟

أ- أقل من 05 سنوات  ج- من 15 إلى 20 سنة   
ب- من 06 إلى 15 سنة  د- أكثر من 25 سنة

الجزء الثاني: بيانات حول الموضوع

المجالات	عناصر الحوكمة الثلاثية	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الحوكمة الاقتصادية	ضمان حق المساهمين في التصويت بصفة شخصية أو بالإنابة، كما يجب إن يعطي نفس الوزن للأصوات المختلفة سواء كانت حضورية أو بالإنابة					
	ضمان المعاملة المتساوية للمساهمين (كبار أو صغار حملة الأسهم) فيما يخص الاطلاع على التقارير المالية للشركة حال صدورها					
	ضمان المستوى الكافي من الإفصاح عن طريق مراجعة التقارير المالية السنوية أو المرحلية والتأكد من احتوائها على (تقرير مجلس الإدارة، تقرير مراقب الحسابات، الميزانية السنوية والحسابات الختامية الأخرى، خطط توزيع الأرباح الحالية وشبه الأرباح المحتجزة، سياسة الشركة المساهمة وأهدافها المستقبلية، أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومكافأهم وعدد أسهمهم، أسماء كبار المساهمين وعدد أسهمهم، المدير المفوض وأسلوب تحديد تعويضاته ومجموع ما تقاضاه سنوياً)					
	ضمان العدالة في الإفصاح عن القوائم المالية من خلال ضمان وصول المعلومات الواردة في التقارير المالية أو أية معلومة إضافية إلى كافة المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة					
	تعمل المؤسسات الاقتصادية على ضمان إعداد ومراجعة المعلومات وكذا الإفصاح عنها بأسلوب يتفق مع معايير الجودة المحاسبية والمالية					
	يقوم مجلس الإدارة بمراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة ومدى حرصه على تعظيم قيمة حملة الأسهم وحماية مصالحهم					
	يقوم مجلس الإدارة بتقييم الموضوعي لشؤون ومصالح الشركة من خلال ضمان سلامة ونزاهة التقارير المالية والمحاسبية للشركة وان يجري بصفة خاصة على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية					
	إعداد هيكل التعويضات والحوافز وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة للعمال والموظفين					
	تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون، وضمان الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم					
	إيجاد وتوفير آليات لمشاركة أصحاب المصالح في تحسين مستويات الأداء للشركة، من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بذلك					
تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح كما يرسبها القانون، وضمان الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم						

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ إطار مقترح لمؤشرات الحوكمة الثلاثية

					النفائيات حسب درجة خطورتها في المؤسسة	الحوكمة البيئية
					الإيرادات المتأتية نتيجة بيع النفائيات	
					اثر المادية للتلوث في المؤسسة	
					مصاريف الصيانة في المؤسسة نتيجة التلوث	
					كمية المحروقات المستخدمة في أنشطة المؤسسة	
					كمية المياه المستخدمة في أنشطة المؤسسة	
					كمية الطاقة الكهربائية المستخدمة في أنشطة المؤسسة	
					كمية المواد المستخدمة في نشاط المؤسسة من حيث الحجم او الوزن	
					نسبة المياه التي يتم اعادة تدويرها واستخدامها	
					قيمة المبالغ النقدية التي تدفعها المؤسسة لغرامات تفرض عليها بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية	
					نسبة المواد المستخدمة في النشاط التشغيلي كموايد يتم اعادة تدويرها	
					المبادرات التي تقوم بها المؤسسة لتخفيض الاستهلاك من المحروقات	
					المبادرات التي تقوم بها المؤسسة لتخفيض الاستهلاك من الطاقة الكهربائية	
					المبادرات التي تقوم بها المؤسسة لتخفيض الانبعاثات المباشرة وغير المباشرة من استخدام الطاقة	
					مواقع المؤسسة بجوار المناطق المحمية والمناطق ذات التنوع البيولوجي	
					اثر السلبية والايجابية على المناطق المتأثرة من المحمية	
					كمية الانبعاثات الهوائية نتيجة التلوث المنبعث من نشاط الشركة	
					الاثار البيئية لنقل المواد والمنتجات	
					عدد الموردين الخاضعين للتقييم البيئي	
					اجمالي عدد العمال تبعاً للمناصب الموجودة	
					حركة العمال تبعاً للحالات الممكنة في المؤسسة	
					عدد الموظفين من الاناث	
					تحسن الرفاهية المادية والمعنوية للعمال	
					مصاريف تدريب العمال	
					اضرار التلوث على العمال	
					التامين الاجتماعي للعمال	

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ إطار مقترح لمؤشرات الحوكمة الثلاثية

					عدد حوادث العمل	الحوكمة الاجتماعي
					طبيعة وفعالية اللوائح الداخلية المطبقة في المؤسسة للحد من الفساد الاداري والمالي	
					مدى توافق السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسة مع القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع	
					مدى عدالة شروط العقود المبرمة مع الموظفين ومدى توافقها مع قواعد قانون العمل	
					مدى عدالة اسعار السلع والخدمات بالمقارنة مع تلك في المؤسسات المنافسة	
					مدى توافق النظم واللوائح الداخلية المطبقة في المؤسسة مع حقوق الانسان	
					عدد الورش والبرامج التدريبية التي تنظمها المؤسسة سنيا لتنمية وتطوير مهارات الموظفين	
					طبيعة وفاعلية البرامج التي تطبقها المؤسسة لتقييم اثار انشطتها على المجتمع	
					عدد الموظفين من العمالة الوطنية منسوبا الى اجمالي العمالة الموظفة بها	
					طبيعة وفعالية النظم التي تطبقها المؤسسة لتقييم مخاطر عملها على المجتمع لهدف الحد من هذه المخاطر	
					مزايا التامين الصحي والمزايا العينية الاخرى التي توفرها المؤسسة بالمقارنة مع تلك التي توفرها المؤسسات المنافسة	
					نسبة عدد الاناث في هيكله العمالة المستخدمة في أنشطة المؤسسة للمنظمات والجمعيات الخيرية	

شكرا على تعاونكم



# خاتمة



## خاتمة:

تم التطرق في هذه الدراسة الى موضوع هام متمثل في اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لقياس الإستدامة في المؤسسة الاقتصادية، حيث يعتمد اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من مداخل عديدة قام العديد من الباحثين في مجال الاستدامة بدراستها للربط بين الجوانب الثلاث للاستدامة.

حيث أخذ الباحثين مضمون ومدخل اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وفقا لمبادرات العالمية التي تبحث عن لاستدامة، وتوقعات الاطراف ذات مصلحة بها، واخير توصل الباحث الى مجموعة من النقاط التي من خلالها يتم اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية.

## نتائج الدراسة:

حيث اهتمت الجزائر كغيرها من الدول بترسيخ وتضمين التنمية المستدامة في التشريعات والقوانين لاسيما فيما يخص المؤسسات الصناعية المصنفة وملوثة من الدرجة الاولى، ما يضع التزامات على الجوانب البيئية والاجتماعية على هذي الاخيرة واجبة التطبيق.

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج موضحة في النقاط التالي:

● استدامة المؤسسات الاقتصادية، من حيث انه انموذج جديد تماما من خلاله الاعمال يجب ان تعمل بدلا من متابعة نماذج تعظيم الربح الى دمج الادارة المنتهجة للجوانب البيئية والاجتماعية في الاعمال التجارية جنبا الى جنب مع الجوانب الاقتصادية، ويستمد مفهوم استدامة المؤسسات عناصره من اربعة مجالات تتمثل في: التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، نظرية الاطراف ذات المصلحة، ونظرية مسالة المؤسسات.

● تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هو تقرير سنوي يتم اصداره من قبل المؤسسات المسؤولة، للإفصاح عن اثارها في المجالات البيئية والاجتماعية والاخلاقية، حيث يمثل التقرير الوسيلة لقياس

الاداء والافصاح عن دور المؤسسة في مجال ممارسات التنمية المستدامة، انطلاقا من مسؤولية المؤسسة في تعزيز التزاماتها تجاه توقعات الاطراف ذات المصلحة بهدف تحقيق الاستدامة.

- النظام المحاسبي المتبع بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر مر على تصميمه أكثر من 50 سنة، فقد أصبح غير قادر على التأقلم مع التغيرات المستجدة في بيئة الاعمال الدولية بخصوص مجالات التنمية المستدامة.
- إن هدف من التقرير المحاسبي المقترح لقياس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية، هو الوصول إلى اشباع رغبات الاطراف ذات المصلحة وتوقعاتهم للوصول الى ملا الحلقات المفقودة لتجسيد الاستدامة على ارض الواقع.

### اختبار الفرضيات:

من خلال نتائج البحث تم التوصل الى اثبات الفرضيات التالية:

### الفرضية الأولى:

هناك مجموعة من الهيئات والمنظمات غير الحكومية ومكاتب الاستشارة الدولية وسلسلة معايير الايزو يحدد الالتزام بها عند اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية هو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

### الفرضية الثانية:

تخضع المؤشرات المقترح لشكل تقرير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات طبيعة عمل بيئة الاعمال الجزائرية واحتياجات اولويات الاطراف ذات المصلحة المتوقعة وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية

### توصيات البحث:

استنادا الى ما توصلنا اليه هذا البحث من نتائج نقترح بما يلي:

- ضرورة القيام المؤسسات بتحديد استراتيجية معلنه وواضحة للإستدامة الخاصة بها مع ضرورة وجود فريق عمل لإدارة الإستدامة تتضمن افراد وخبرات من الاقسام المختلفة بها لتحقيق استدامتها مما يدعم افكار تحقق استدامة المؤسسة الاقتصادية وتوصيل جهود مؤسسة لتحقيق الإستدامة الاطراف ذات مصلحة.

- ضرورة صقل مهارات المحاسبين في اعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في عمليات جمع وتحليل البيانات بل يتسع مجال عملهم ويمثل تحديا لهم مع ضرورة التحول من النظرة الداخلية "المحاسبة التقليدية" إلى النظرة الخارجية وفهم إدراك دورهم في مجال تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة من خلال تحديد الفرص وادارة المخاطر وهذا ما ينتجه الإطار المحاسبي المقترح.

- اشراك والحوار مع الاطراف ذات المصلحة والتوجيه طويل الاجل للمديرين، فلم يعد الاداء المالي فقط هو المؤشر لأداء المؤسسات الاقتصادية، ولا يعبر بصورة كافية عن الابعاد المتعددة لقيمة المؤسسة في الوقت الحاضر، فمع التغير السريع في بيئة الاعمال أصبح من الضروري تبني منظور جديد لمسؤوليتهم، وتوسيع مجال عملهم ليشمل قضايا جديدة لتقارير الحوكمة الثلاثية، مما يتطلب التوجه طويل الاجل للإدارة وقراراتها، واشراك اصحاب المصالح بما يضمن بقاء واستمرار المؤسسة الاقتصادية.

- العمل على اصدار قوانين ينظم عمليات القياس الحوكمي لتجسيد التنمية المستدامة والتقرير عنها للعمل بالتوازي مع التطورات الدولية في هذا المجال.

- بالنسبة لجهات الاشراف على مهنة المحاسبة. هناك ضرورة لإصدار معايير وارشادات تساهم في تنظيم الافصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وعلى ان تغطي هذي المعايير كافة جوانب الافصاح عن معلومات الاستدامة.





# قائمة المراجع



قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

1. زين الدين عبد المقصود، البيئة والإنسان علاقات ومشكلات، الكويت، دار البحوث العلمية، 2000.

2. يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة/ فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، 2007.

ثانياً: المجلات والملتقيات

3. أحمد السيد الدقن، التحول من الإدارة البيئية إلى الحوكمة البيئية نحو إطار قيمي وإجرائي للوصول إلى التنمية المستدامة، المجلة العربية للإدارة، مجموعة 39، العدد 2-يونيو (حزيران)، 2019.

4. بلال ميثاني، حمدان رشيد الجمال، قدرتي سليمان الشكري، أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على المسؤولية الاجتماعية في منظمات الأعمال الخيرية-دراسة ميدانية أريد، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، السادسي الثاني-2016.

5. البنك الاهلي المصري، أسلوب سلطات الادارة الرشيدة في الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد 55، القاهرة، 2003.

6. حسين مصطفى هلال، من أجل استراتيجية وطنية للحكومة من منظور ادارة الدولة والمجتمع والحكم الرشيد، بحوث وأوراق عمل مؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

7. سليمان مليكة، مغنية هوارى، دور التدقيق في تقييم الأداء المستدام (المالي والبيئي والاجتماعي)، "دراسة حالة المؤسسات الوطنية للدهن"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد 03، جوان 2018.

8. صديقي خضر، المسؤولية الاجتماعية في ظل حوكمة الشركات، ملتقى منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، 2012.

9. فاتح غلاب، إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) في بيئة الأعمال الجزائرية، جامعة مسيلة.

10. فضالة خالد، قرومي حميد، دور تبني المسؤولية الاجتماعية والبيئية في المؤسسة الاقتصادية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، معارف (مجلة علمية دولية محكمة)، العدد 22، جوان 2017.

11. محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية -دراسة نظرية تطبيقية -مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الرقازيق - بنها -العدد الأول، 2005.

12. محمد ياسين غادر، محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي، عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان، طرابلس - لبنان، 2012.

#### ثالثا: الرسائل الجامعية

13. أفروخ رانيا، دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وحاكمة المؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

14. بن ابراهيم سارة، الحوكمة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية (قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014\_2015.

15. بن عبد الرحمان شهرا زاد، متطلبات ومعوقات تطبيق الايزو 26000 في المؤسسة الناعية الجزائرية -دراسة حالة مؤسسة فيلبا لصناعة الخيوط الملونة ببريكة-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير، تخصص ادارة أعمال التجارة الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015.
16. خديجة ناصري "مظاهر الهندسة المؤسسية للحوكمة البيئية العالمية"، مذكرة ماجستير (قسم العلوم السياسية) كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، (2011-2012).
17. العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، حالة قطاع الصناعة الاسمنت بالجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2011.
18. فاتح غلاب، إطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت عين الكبيرة SCAEK، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، الجزائر، 2015.
19. كريمة عجلي، دور المجتمع المدني العالمي في الحوكمة البيئية العالمية، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر، شعبة العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة مقارنة، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.
20. محمدي حمو، عبد الرحمان سالم، واقع المسؤولية البيئية والاجتماعية في المؤسسات البترولية -حالة مصفاة سبع بأدرار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، 2017\_2018.
21. مروة محمد عبد الرزاق، دراسة أثر تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات المصرية، دراسة تطبيق على قطاع العقارات، دراسة مقدمة لمعهد الاستثمار والتمويل كمطلب تكميلي للحصول على درجة الماجستير (دراسة تطبيقية على قطاع العقارات)، 2018.
22. مريم حسيني، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية (دراسة حالة بلدية الحجيرة)، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة قاصدي رابح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

23. مسعودي رشيد، الرشادة البيئية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، جامعة سطيف 2013/2012، 02.

24. معتصم محمد إسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة-سورية أنموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، 2015.

المراجع باللغة الأجنبية:

25. Alamgir, M. (2007). corporate governance: A risk perspective, paper presented to: corporate governance and reform: paving the way to financial stability and developpement, a confernce organized by the Egyptian banking institue, Cairo, my 7-8,2007.
26. OECD, principales of corporate gouvernance, 1999.
27. Tiayun.F, lornec, and dale T.Explor in integrated thinking in integrated reporting\_ an exploratory study in Australia, journal of Intellectual, vol 18, (2017).

